

جريمة سرقة الأراضي في القانون الدولي

دراسة ميدانية لواقع فلسطين المحتلة (اللاجئيين الفلسطينيين)

أ: عائشة زيدي جامعة الجزائر .

مقدمة

لقد استطاعت الحركة الصهيونية بسط سلطتها وإقامة دولة يهودية على القسم الأكبر من فلسطين أي على أكثر من 70 ٪ منها وذلك بفضل الأعمال السياسية والإدارية والقوانين التعسفية التي سنتها سلطات الانتداب البريطانية بالاتفاق مع الحركة الصهيونية.

في الأربعينات عمل الصهاينة على الإسراع في المسار السياسي الذي أدى إلى قيام دولة يهودية حيث قاموا بأعمال إرهابية ضد القوات البريطانية في فلسطين بعد ان اطمأنوا للدعم الأمريكي.

في عام 1917 أحكمت بريطانيا قبضتها السياسية والعسكرية على فلسطين وفي 24 جويلية أقرت عصبة الأمم المتحدة التي كانت تهيمن عليها بريطانيا الانتداب البريطاني على فلسطين، عندها أبرمت بريطانيا عدة اتفاقيات مع الحركة الصهيونية والتي أدت الى تلك العواقب الوخيمة وفي نهاية الانتداب أعلن الصهاينة عن استقلال دولة إسرائيل والتي لا تحدد حدودها على أي مستند دولي.

وقد سمحت حرب 1948 لإسرائيل أن تحصل على اراضي أوسع بكثير من تلك التي كان المجتمع الدولي مستعدا للاعتراف بها، وفقا لقرار التقسيم عام 1948 ، وأكثر الاعترافات تقول انه لولا الوجود العسكري البريطاني في فلسطين لربيع قرن من الزمن لما حدث ما حدث وخاصة تلك السياسة الانجلو- صهيونية التي وعدت الدولة اليهودية المستقبلية بالاستيلاء على تلك الاراضي التي اقاموا فوقها مجموعة من المستوطنات (كيبوتس). بعدها انطلقت الهجمات الصهيونية من الاراضي التي

كانت فوقها تلك المستوطنات او من المدن اليهودية او من المدن المختلطة بين اليهود والعرب ومنها تحركت الجيوش الصهيونية لاحتلال ما كان مخصصا للدولة الفلسطينية.

وحسب مصادر انكليزية، ففي نهاية عام 1922 اي بداية الانتداب البريطاني كان بحوزة الصهاينة من الارض:

1922 مايحوزه الصهاينة من الارض 781.192 دونم

1945 مايحوزه الصهاينة من الارض 1.491.699 دونم

أي بعد عشرين عاما ومايساوي 67% من مساحة الارض الفلسطينية والتي كانت 26.323.23 دونم.

وان مجمل الأراضي التي كانت بحوزة اليهود في نهاية جوان عام 1947 وصلت الى 1.850.000 دونم وان مليون دونم او مايعادل 57% قد ابتيعت من اقطاعيين غرباء عن فلسطين.

وقد كتب الباحث الأمريكي كينيث ستاين (Kenneth Sten) في كتابه عن مشكلة الاراضي في فلسطين مايلي: " يجب الأخذ بعين الاعتبار بأن قسما من الأراضي، قد جرى تحويلها بشكل غير قانوني ولم يتم تسجيلها ، كما جرى نقل ملكيات غير قانونية وهذه الحالات بمجلها لم تخضع للتسجيلات البريطانية ولهذا، فإن ما كان يملكه الصهاينة عند اعلان قيام الدولة يبلغ مليوني دونم تقريبا.

وقد جرى التركيز بشكل اساسي على الاراضي الواقعة على امتداد الساحل ثم الى الجليل الشرقي وسهول مرج ابن عامر ومنطقة القدس.

حيث افضل الأراضي ، زراعية وخصوبة ومواقع هامة دينية واجتماعية حيث استطاع الصهاينة احتلال القسم الاكبر من فلسطين وطرد اكثر من نصف السكان اما ماتبقى من الاراضي فكان بحوزة الفلاحين العرب او كانت املاك أميرية تملكها الدولة بما في ذلك صحراء النقب.

وعلى الرغم من الضغوط المتعددة (اقتصادية و سياسية وعسكرية) و التي مورست على الفلسطينيين فان ما امتلكه الصهاينة، لم يصل الى اكثر من 7.6 % من مجمل الاراضي الفلسطينية وهي اعلى نسبة قدمها ستاين .

وقد عمدت الدعاية الصهيونية الى الزعم بانها تمتلك سلسلة من المستوطنات اليهودية فوق التراب الفلسطيني وذلك لانتزاع الحق الذي يتيح لها اقامة دولة يهودية في فلسطين ان هذا الادعاء يبدو غير معقول حتى لو بسطنا تلك المستوطنات على كل الاراضي الفلسطينية وليس على جزء منها.

أسباب طرد السكان :

أولاً : لسبب ديموغرافي حيث ان عدد السكان العرب في المناطق التي احتلها الصهاينة يزيد على 860.000 نسمة يقابل هذا الرقم 650.000 يهودي وهذا يعني ان الدولة اليهودية الجديدة ستبدا حياتها وهي تمثل اقلية يهودية بين أكثرية عربية.

ثانياً: امتلاك الأراضي، فقد وجدت الصهيونية انها لن تستطيع ان تقيم دولتها بين الاكثرية غير اليهودية او الاقلية الكبيرة من اليهود اذا اخذنا بالحسبان التزايد السكاني الكبير عن طريق الهجرة الى فلسطين كما انها ليست المالك الحقيقي للارض التي تدعي السيطرة عليها، بل هي ملك للفلاحين الفلسطينيين وبعملية طرد الفلسطينيين و هكذا تمكنت من حل المشكلتين معا.

وان تفرغ القرى والمدن كان يستخدم في استيعاب المهاجرين اليهود الجدد بالمرحلة الاولى وقد كتب الإسرائيلي S.Sitton حول هذا الموضوع : ان اول الاحياء العربية التي استوطنها المهاجرون الجدد كانت في حيفا ويافا حيث استقر في كل مدينة عشرون ألف مهاجرا، بينما استقر المهاجرون الذين قدموا بعد ذلك في القرى المجاورة وفي بدايات عام 1949 تم اسكان اليهود الجدد في مدينة اللد والرملة وكل مناطق الساحل الجنوبي وكذلك مدينة عكا في الشمال بعد ذلك في مدينة بيسان على وادي الاردن وبئر السبع وفي منطقة النقب وبهذا جرى استيعاب اكثر من 120 الف مهاجر في الاحياء القديمة من المدن العربية ويذكر S.Sitton أرقاما دقيقة عن الاحصائيات التي اجرتها السلطات الاسرائيلية عام 1958 عن الممتلكات وتركات السكان العرب الفلسطينيين الذين طردوا من ديارهم ويقول : لقد كانت العقارات غير المنقولة التي تركها العرب وراءهم، بدون أدنى شك في غاية الاهمية بالنسبة

لاستيعاب المهاجرين الجدد حيث كان عدد المنازل 75 ألف منزل بالاضافة الى المحلات المهنية مثل المخازن والمعامل والتي بلغ عددها 10 الاف.

أما في قطاع الزراعة، فترك العرب الفلسطينيين 350 قرية مهجورة أو شبه مهجورة ومساحتها 325 ألف هكتار أو ما يعادل 15٪ من مساحة البلاد وثمانية آلاف هكتار مزروعة بالحمضيات و20 ألف هكتار للزيتون والكروم وغير ذلك إلى جانب 3500 هكتار تم استصلاحها أما الأراضي التي ظلت في حوزة العرب الذين ظلوا في البلاد وأصبحوا يحملون الجنسية الإسرائيلية مابين عام 1953 و1954. فقد طبقت عليها إجراءات غير قانونية وأخرى احتيالية بحيث انتزعت بواسطتها مساحات كبيرة من أيدي الفلسطينيين..

ويذكر المؤرخ الفلسطيني عارف العارف في كتابه الجزء الخامس ص 1056 - 1065 أن 474 مركزا عربيا قد سقطوا في أيدي اليهود وفي وقت لاحق وبعد التعاون بين رئيس الرابطة الإسرائيلية لحقوق الإنسان إسرائيل شاحاك اصدر قائمة كاملة عن 385 قرية تهدمت تماما من أصل 475. بالإضافة إلى مجازر عديدة قام بها الصهاينة بإعدام و حرق سكانها:

- مجزرة اللد والرملة عام 1948 حيث أنه كان سكانها حوالي 70 ألف ، ذبح المئات العزل من الأهالي و هجر الباقي تحت الرعب والإرهاب .

- مجزرة دير ياسين

- مجزرة كفر قاسم

- مجزرة الداويمة

بالإضافة إلى مجازر عديدة أخرى.

إن مخطط الصهيونية هو طرد السكان الأصليين الذين يشغلون الأراضي التي سيقام عليها التجمع الصهيوني. فقد كتب هيرتزل: " يجب نزع ملكية الفقراء و نقلهم و استخدام السكان الأصليين في نقل الثعابين و غيرها ثم إعطائهم وظائف في دول أخرى يقيمون بها بصفة مؤقتة ".

النتيجة:

إن إفراغ فلسطين من سكانها ، هو هدف صهيوني و ضرورة يحتمها منطق الأسطورة و لكي يحقق الصهاينة مخططهم تبناوا تكتيكات مختلفة . فلم يكن العنف المسلح هو الوسيلة الوحيدة بل استعمل العديد من الوسائل الأخرى.

و فد اتهم عالم الاجتماع النمساوي لودميج جومبلوفيتش و هم من أوائل العلماء الغربيين الذين فهموا العالم الحديث إلى أهمية المؤرخ العربي ابن خلدون و اتهم هيرتزل بالساذج بسؤال : هل تريد أن تؤسس دولة بدون سفك دماء ؟ بدون عنف و مكر ؟ و هاتان الأداتان، اللتين استخدمتهما الصهيونية. فقد قاموا بجرائم عديدة، قتلوا الناس شردوهم، عرضوهم للإرهاب و طردوهم و سرقوا أراضيهم بدعم من القانون الدولي الذي يدعى الأمم المتحدة. و بداية من وعد بلفور مرورا بتقسيم فلسطين الوهمي بين دولة عربية و دولة يهودية.

إن مجموع الفلسطينيين اليوم يبلغ 8 مليون و250 ألف، منهم 5 ملايين لاجئ. منهم 46% يعيشون على ارض فلسطين (الضفة الغربية- غزة- أراضي 1948) و 42 % ، يعيشون في دول الطوق أي أن 88 % من الفلسطينيين يعيشون على ارض فلسطين التاريخية وفي دول الطوق حولها لا يزيد عن 100 كلم هذا يعني أن الشعب الفلسطيني وبعد 60 عاما من التشرذ لا يزال ملتصقا بالأرض وقريبا منها ولا يزال جغرافيا يطل عليها من وراء الحدود.

أما الباقي، أي 12 % ، فنصفهم موجود في الدول العربية الأخرى وأوروبا وأمريكا وهم حوالي مليون نسمة، يعملون في أماكن اقتصادية هامة.

إذا حجم الجريمة التي وقعت على الشعب 5 مليون لاجئ منهم 70 % منه لاجئ ارض مسلوبة تقدر مساحتها ب 18.0 مليون دونم و باعتراف القانون الدولي وتوقيع العالم.

إن حق العودة مكفول اجتماعيا بحق تقرير المصير وهذا الحق اعترفت به الأمم المتحدة عام 1946 و اعتبرت أن حق تقرير المصير مبدأ قانوني .

وكلمة مبدأ معناها انه غير قابل للتصرف وليس موضع مفاوضة أو انتقاص منه وهو ليس قرارا سياسيا وهو حق مطلق للشعوب وهو حق معلق في ذمة الفلسطينيين إلى أن يستطيعوا تنفيذه.

ان حق العودة مكفول للفلسطينيين حسب القانون الدولي أفراداً: حسب الميثاق الدولي لحقوق الإنسان والتي أصبحت قوانين وضعية في معظم دول أوروبا وغيرها ، وجماعة : عن طريق حق تقرير المصير.

هناك سجلات عن أملاك الفلسطينيين وأيضاً هناك خرائط مفصلة لكل فلسطين فيها وصف لأدق التفاصيل في القرى وممكن مطابقتها على الأوضاع الحالية ومعرفة كل قطعة ارض

ان نسبة الفلسطينيين الذين ولدوا في فلسطين قبل عام 1948، تقدر بحوالي 12٪ أي هناك 88 ٪ ولدوا خارج فلسطين وحسب الدراسة الميدانية التي قمت بها على اللاجئين وجدت، أن هؤلاء لديهم الاهتمام والحماس للعودة إلى أراضيهم وارض إبانهم وأجدادهم ووطنهم رغم تدمير قرأهم وبيوتهم و رغم أن إسرائيل وتحاول القيام دائماً بتطهير عرقي يشير إليه التاريخ من خلال قتل العديد من أبناء الشعب الفلسطيني يومياً وخاصة الأطفال وجرائم ضد الإنسانية ومنها القتل وسوء المعاملة ونهب الملكيات العامة وتدمير غير مبرر والاحتجاز وأعمال السخرة والنفي والاضطهاد والتعذيب على أساس عرقي وديني، في مقابل قرارات حق الفلسطينيين في وطنهم و أرضهم و عودتهم إليها في أسرع وقت. نعيد إلى الأذهان الفقرة الخاصة بيهود المنفى في وعد بلفور التي جاء فيها أنه لن يتم نقل أي شيء يكون من شأنه الإخلال (بالحقوق التي يتمتع بها اليهود في أي دولة أخرى). و هذه نتيجة لضغط أعضاء الأقلية اليهودية في بريطانيا، الذين كانوا يخشون أن يحولوا إلى مواطنين في الدولة اليهودية و أجانب في أوطانهم.

إن وعد بلفور هو قرار دولي أعطت به بريطانيا لنفسها الحق في منح أرض فلسطين مجاناً إلى الدولة الصهيونية التي أصدرت بدورها قوانين عديدة وهيئات مختلفة بهدف ترجمة مفهوم الشعب الفلسطيني إلى واقع قائم. و من أهم هذه القوانين " قانون العودة " الذي يمنح جميع اليهود الحق بالعودة إلى وطنهم القومي تحت عنوان (لم شمل المنفيين في ارض إسرائيل التاريخية وتدعيم وحدة الشعب اليهودي).

إن دولة إسرائيل و منظمة العمل الصهيونية، قامت بإجبار اليهود في العالم على اعتناق رؤية للحياة و التاريخ قد لا يقبلونها أصلاً. بل إكراههم و إخضاعهم و التحكم في مصير الأقليات اليهودية بالعالم تحت اسم مركزية إسرائيل في حياة الشتات و ليس

دائماً التدخل في شؤون اليهود الشتات له شكلا دبلوماسيا بل تدخلا في شؤونهم خاصة اليهود العرب في الوطن العربي الذين لهم خلفية تاريخية: مثال منح الجنسية الفرنسية لليهود الجزائري طبقا لمرسوم كريميه الصادر عام 1870 و قبيل اندلاع الثورة الجزائرية عام 1954 كان الأغلبية منهم قد أصبحوا فرنسيين.

لقد لعبت الصهيونية بالجزائر دورا على التخريب في صفوف الأقلية اليهودية ونجحت في دق إسفين بين الجالية اليهودية الجزائرية التي استوعبتها الثقافة الفرنسية و بين باقي الشعب الجزائري و نظمت لجان صهيونية لتجنيد مهاجرين للاستيطان في فلسطين. أقيم معسكرا لاستقبال المهاجرين في الجزائر خلال الخمسينات، أرسلت إسرائيل إبان نضال الشعب الجزائري مبعوثين لتكثيف الأنشطة الصهيونية هناك إلا أن الثوار أعدموهم.

إذا، أن تحقيق خلاص الشعب اليهودي و عودته إلى الأرض المسروقة المزعومة كان بالقوة.

القانون الدولي والقضية الفلسطينية:

القرار194: الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة :

يقضي القرار الصادر بتاريخ 1948. 12. 11 بإنشاء لجنة توفيق تابعة للأمم المتحدة وتقرير وضع مدينة القدس في نظام دولي دائم وتقرير حق اللاجئين في العودة الى ديارهم في سبيل تعديل الاوضاع بحيث تؤدي الى تحقيق سلام في فلسطين وتطلب من اللجنة بدء عملها فوراً حتى تقيم في اقرب وقت علاقات مع الاطراف ذاتها وبين اللجنة.

القرار394: بتاريخ 14 ديسمبر 1950 وفيه الاعاز الى اللجنة التابعة للأمم المتحدة بتنفيذ عودة اللاجئين وتعويضهم عن خسائرهم.

القرار 1604: بتاريخ 21 افريل عام 1961 وفيه الاعاز الى اللجنة برفع تقرير عن اعادة اللاجئين الى ديارهم.

القرار رقم 2649 بتاريخ 30 نوفمبر عام 1970 وفيه ادانة انكار حق تقرير المصير خصوصا لشعوب جنوبي افريقيا وفلسطين .

وعليه يجب الاسراع في منح الاستقلال للشعوب والدول المستعمرة من اجل ضمان فعال لتنفيذ اتفاقية حقوق الانسان والتقييد بها.

وان كثيرا من الشعوب مازال محروما من حق تقرير المصير ولا يزال خاضعا للسيطرة الاستعمارية.

القرار رقم 2672 بتاريخ 8 ديسمبر 1970 وفيه الاعتراف لشعب فلسطين بحق تقرير المصير والطلب مرة اخرى من اسرائيل اتخاذ خطوات فورية لاعادة المشردين الى بلادهم وأراضيهم.

القرار رقم 3236 بتاريخ 22 نوفمبر 1974 وفيه تأكيد من جديد حقوق الشعب الفلسطيني في فلسطين غير قابلة للتصرف خاصة:

- الحق في تقرير مصيره دون تدخل خارجي.
- الحق في الاستقلال والسيادة الوطنيين.

وعليه يجب عودتهم الى ممتلكاتهم وديارهم التي شردوا عنها.

القرار رقم 35/169 بتاريخ ديسمبر 1980 وفيه تعرب اللجنة عن معارضتها لكل السياسات والخطط الرامية الى اعادة توطين الفلسطينيين خارج وطنهم.

القرار رقم 2792 بتاريخ 6 ديسمبر 1971

التاسف لتدمير اسرائيل ملاجئ اللاجئين الفلسطينيين وطردهم ن غزة والطلب من إسرائيل اتخاذ خطوات فورية لارجاع اللاجئين والاعراب عن القلق الشديد لانكار حق تقرير المصير لشعب فلسطين.

القرار 242 بتاريخ 22 نوفمبر ان 1976 وفيه انسحاب القوات الاسرائيلية من الاراضي العربية واقامة سلام عادل ودائم في الشرق الاوسط وضمن الامن والحرية وتسوية عاجلة لمشكلة اللاجئين.

- نص قرار تقسيم فلسطين رقم 181

- دستور فلسطين و حكومتها المستقلة

أ- إنهاء الانتداب، التقسيم والاستقلال

(1) ينتهي الانتداب على فلسطين في أقرب وقت ممكن على ألا يتأخر في أي

حال عن 01 أوت 1948

(2) تنشأ في فلسطين دولتان مستقلتان عربية و يهودية . هو حكم دولي خاصا بمدينة القدس و ذلك بعد شهرين من إتمام جلاء القوات المسلحة التابعة للسلطة المنتدبة

على ألا تتأخر عن 1 أكتوبر عام 1948. أما حدود الدولة العربية و اليهودية و مدينة القدس فتكون كما وصفت في الجزأين الثاني و الثالث.

(3) تكون الفترة ما بين تبني الجمعية العامة توصيتها بشأن فلسطين و توطيد استقلال الدولتين العربية و اليهودية.

ب - فترة انتقالية:

(4) تؤلف لجنة مكونة من ممثل واحد لكل دولة من خمس دول أعضاء و تنتخب الجمعية العامة الأعضاء و الممثلين في اللجنة على أوسع أساس ممكن جغرافيا و غير جغرافيا.

(5) لا تتكر أو تمس الحقوق القائمة المتعلقة بالأماكن المقدسة و الأبنية و المواقع الدينية

(6) تضمن حرية الوصول و الزيارة و المرور بما ينسجم مع الحقوق القائمة لجميع المقيمين و المواطنين في الدولة الأخرى و في مدينة القدس. و كذلك الأجانب دون تمييز في الجنسية

(7) تصان الأماكن المقدسة و المواقع الدينية و لا يسمح بأي عمل يمكن أن يمس بطريقة من الطرق صفتها المقدسة، من الطرفين سواء كانوا عرب أم يهود

(8) المواطنة " Citizenship أي الحق لكل مواطن يهودي أو عربي بالسكن في الأرض التي يختارها و تحت الجنسية التي يختارها.

تعقيب:

إن القرارات الدولية هي تطبيق للقانون الدولي وليس اختراعا لمبدأ جديد وتكررت عشرات المرات ومعناه ان تصميم المجتمع الدولي على تنفيذها في اجماع دولي وحق العودة نابع من حق الملكية الخاصة التي نهبتها اسرائيل .

اذا ان اسرائيل التي سرقت اراضي الفلسطينيين رغم القرارات الدولية لن تنفذ اي قرار من تلك القرارات لانها تعتبر نفسها فوق القانون وهي في تناقض مع ما قيل ان الارض كانت فارغة من اهلها فهي لاهل ليس لهم ارض اي ياتي يهود العالم الى فلسطين باخراج اهلها منها وجعلهم لاجئين ومن ثم عدم الاعتراف بحقهم في العودة والتعويض عما فقدوه تحت مضمون القوة.

قرارات لجنة حقوق الإنسان

لقد تم تعريف الاحتلال على أنه:

انتهاك لميثاق الأمم المتحدة و معاهدة جنيف الرابعة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان .

إن الاحتلال الإسرائيلي لأرض فلسطين يعد انتهاكا لميثاق الأمم المتحدة و معاهدة جنيف و إعلان حقوق الإنسان و هي جريمة حرب و جريمة ضد الإنسانية.

و تدعو إسرائيل إلى: حماية حقوق الإنسان و السكان في الأراضي الفلسطينية. أنه من القلق أن تقوم إسرائيل بأعمال و سياسات تؤثر في خصائص الأراضي المحتلة و حقوق سكانها و تطلب منها عدم ضم أجزاء الأراضي العربية و عدم بناء المستوطنات في الأراضي الفلسطينية و نقل السكان إليها.

يجب عدم ترحيل السكان العرب و نقلهم و طردهم

عدم نسف البيوت و مصادرة الأملاك

إنكار حق اللاجئين المشردين في العودة إلى أراضيهم و بيوتهم.

و يؤسفها إصرار إسرائيل على تحدي و إهمال جميع قرارات الأمم المتحدة الخاصة بحماية حقوق الإنسان في الأراضي المحتلة و حفظ التكوين السكاني و الطبيعة الجغرافية للأراضي.

نتيجة

إن الملاحظة الفاحصة للمجتمعات الإنسانية، تفضي إلى أنها جميعا و على تباين صورها التاريخية، تقوم على تلازم جمع من عناصر هي:

الأرض - الإنسان - الأدوات و المعرفة و القيم و قواعد الضبط و السلوك.

و ن الواقع الاجتماعي و الواقع السياسي تبعاً له، يتباين من مجتمع إلى مجتمع بتباين واقع هذه العناصر المتلازمة.

إذا استحالة دراسة المجتمعات الإنسانية منفصلة عن إطارها الجغرافي الذي يمثل حقيقة علمية ثابتة. و هذه القضية هي من الاستعصاء بمكان فهمها، فهي بمعزل عن الحقائق العلمية. فالإنسان لا ينتمي للجغرافيا و بذلك لا تتلازم عناصر المجتمع مع بعضه، خاصة أن الإنسان الذي استورد ليسكن الأرض المسروقة، لا تهيه

له حياة اجتماعية بل تعوق له تقدم هذه الحياة. فهو لا ينتمي إلى باقي العناصر التي هي الأدوات و المعرفة و القيم و قواعد الضبط و السلوك.

إذا إسرائيل المزعومة قامت بهجمات سرقت من خلالها الأرض و شردت أصحابها و تحت مرآي و مسمع القانون الدولي. إن الإشكالية هنا هي:

إذا كان القانون الدولي يحكم بسرقة وطن له عناصره من الأرض، الإنسان و معرفة و قيم و حضارة و ثقافة و يسمح بتشريد أصحابه ليقم في أرضهم أماس آخرين، فكيف لهذه الجريمة أن يقاضى عليها المجرم و إلى أي قاض سيحتكم بعد ذلك ؟

المراجع

ص 4 : سلمان أبو ستة- حق العودة- المؤسسة العربية للدراسات و النشر- بيروت 2001 -ص70 .

ص 5 : صحيفة هاآرتز- تل أبيب- 18- 9- 1987 -ص7

ص 6: عارف العارف: القضية الفلسطينية- دار النهضة- القاهرة 1987 ص 53.

ص 7: الموسوعة اليهودية.المجلد 16.تاريخ اليهود.ص 331 عام 1970.

لودمينج جو ميلوفيتش: علم الاجتماع السياسي. ترجمة عثمان الرمحي -عمان 1980

ص 14 : حقائق أسرار عن نكبة فلسطين.مؤسسة ليلوياسو.ترجمة نور الدين

حميد. دار الأقصى. ص 305 عام 2001 .

ص 15 : قرارات الأمم المتحدة. مركز باحث للدراسات. بيروت 2005 .